

ولا يعطى في الربيع عشرين مثلاً في أوقافها النقدية كما في سنة فاذ بلغت
عشراً في سنة الربيع ولا بد في سنة من ستين أو ثمانين فاذ بلغت ستين ولا بد في
اليمن في الربيع فيها من ثمانين أو ثمانين فاذ بلغت ستين ولا بد في
سنتين ففيها حقه طرفة آكلها فاذ بلغت واحدة في سنة من ثمانين
فيها خيراً فاذ بلغت ستين من ثمانين ففيها ثمانين فاذ
بلغت ثمانين في سنة من ثمانين ففيها حقتان طرفة آكلها فاذ زادت
على عشرين ومنه ففي كل أربعين بنتاً لليون وفي كل عشرين حقة ومنه يكون معه
الأربعين مثلاً في كل ربع منها فاذ بلغت ستين من الأربعين
سنة وفي سنة من ثمانين تساعياً فاذ كانت أربعين أو عشرين وماهياً سنة
فاذا زادت على عشرين ومنه واحدة في أربعين ففيها ثمانين فاذ زادت على
مئة واحدة ففيها ثلاثاً فاذ زادت على ثلاثمائة ففي كل مئة سنة
فاذا كانت سائمة الجوزاً فصد من الربيع واحدة وليس فيها صدق إلا أن يسأله
ربها فيخالفه في هذه الأقسام الإضافية لثقتها من الأربعين فاذ زادت
عنه حقه وعنده حقه فانه تقبل فيه حقه وجعل معها تسعين ان تسمى نا
له في كل ربعها ومنه لفت عنه صدقة حقة وليست عنه حقة وعند لكونه
فانه تقبل منه كذبح ويعطى الصدقة عشرين درهماً أو شائين ومنه بلغت
عنه صدقة حقه وليست عنه الاثنتون فانه تقبل منه بنتاً لليون ويعطى
سائة أو عشرين درهماً ومنه لفت صدقة بنتاً لليون وليست عنه وعنده
بنتاً حقه فانه تقبل منه بنتاً حقه ويعطى معها عشرين درهماً
أو شائين ولا يجمع بينهما في فرق بين مجتمع حسنة الصدق وما كان
من حليطين فانما يبرأ جحان بينهما بالسوية ولا يخرج في الصدق همهم
فلا زادت عوار ولا شايين إلا ان ساء المتصدق وعنده في هذه الأقسام الإضافية
ومنه لفت صدقة بنت حقه وليست عنه وعنده بنت لليون فانه تقبل منه
ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شائين فان لم يكن عنه بنت حقه فعاد حقه
وعنده بنت لليون فانه تقبل منه وليس معه شيء من مال الجاني كتابه حقه
في موطأ من مال هذا النوع أو قريب منه الا اذا كان المصدق مع العشرة فانه يذكرو
فصل قال الامام ابو داود المتبرع وهذا مجمع عليه في العشر ومنه ولا يصح
عنه على ما روى في سنة من ثمانين من ثمانين درهماً وقلبه في هذا الحديث في سنة
الغنى موضع خلاف بين العلماء لان المسألة هي التي تسمى في ذهب مالكة
ان الابد العوامل والبق العوامل والكثير العلوف فيها الزكاة قال ابو يعقوب
وهذا

في الكلالة
الصدقة
عنه حقه
في كل ربعها
من ثمانين
ومنه لفت
صدقة حقه
وليس عنه
حقة وعند
لكونه
فانه تقبل
منه كذبح
يعطى
الصدقة
عشرين
درهماً
أو شائين
ومنه بلغت
عنه
صدقة
حقه
وليس
عنه
الاثنتون
فانه تقبل
منه بنتاً
لليون
ويعطى
معه
عشرين
درهماً
أو شائين
فانه تقبل
منه بنتاً
حقه
ويعطى
معها
عشرين
درهماً
أو شائين
ولا يجمع
بينهما
في فرق
بين
مجمع
حسنة
الصدق
وما كان
من حليطين
فانما يبرأ
جحان
بينهما
السوية
ولا يخرج
في الصدق
همهم
فلا زادت
عوار
ولا شائين
إلا ان ساء
المتصدق
وعنده في
هذه
الأقسام
الإضافية

وهذا قول اللبب ولا يعلم احد قاله غيره ما واما الكسوة لاجره ابو حنيفة وذلك
الكسوة والا زاعي وعظمه فلا زكاة فيها لعدم ربه وهذا في كسوة من الصحابة
على وجار ومعاذ بن حديد وكتبة بن مالك وغيرهم من الصحابة من رجع
عن أبيه عن حنيفة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال زكاة كل سنة من ثمانين بنتاً
لليون فتيق به بالمائة فالأصل ما جعل على التقيد اذا كان من جنس بالاخلاق
وكذا الحديث في بكرة من ثمانين درهمين وقلوبه من ثمانين حقة
اخرى وليست عنه الا درهم يقل به ما كان بلقا الا ان اجد السن كما خذت
او غيرها فانها بنتا حقه ولا حقه لانه يعطيه منها وقال ابو محمد السن
التي تجتبه المال في أوقافها ولا يراها ولا يراها ولا يراها ولا يراها
المال سنة وقال القوي والسن في واحد على ما روى عن ابن ابي عمير السن
احتمالاً واحد او عشرين سنة او عشرين درهماً واحداً مثلاً ذكروا منه
ابو حنيفة وصاحبها ان ساء اخذ القيمة وان ساء اخذ فضل منها واعطى
الزيادة وما لكم بقليل ان مالكا انما روينا عنه في غير ذلك في ما في
كتاب بكر من الزبارة وهذا شأن العلماء قولهم في الحديث فاذ زادت
ساعة وسنة فكل ربعين بنتاً لليون وفي كل ربع حقة قال
ابو يعقوب هذا موضع خلاف يعني اذا زادت واحدة فان مالكا اذا زادت
واحدة على عشرين ومنه في التساعي بالخيار بين ان يات حقيقة او تلك
بناء لليون وقال الرضا فيهما تلك بنتا لليون في الملالين واما فيكون
فيها حقه وانما لليون وبه قال الا زاعي والشافعي والجمهور والجمهور هو
قولهم في الحقة وهو قول ابي حنيفة وهو اول علة العلم واما الكوفيين
فانه يتقبل القرضيه بعد عشرين ومائة فيكون في كل سنة سنة **وص**
وقال ابو حنيفة في الصدقة درهم ولا زاد عوار ولا تسعين عليه حقه فقهارة
الاصحاب لان الماخوزة الصدقات العوارض والعمارة عدل من عدل
المال وخياره الحرة من النساء المسارفة وذات العوارض يقع العين التي
بما عيب وايضا التي ذهبت عنها ولا يجوز ذلك في الصدقة والنساء
المأخوزة في الابد الجذع من الضمان والثلثة من المعن فان اخرج القيمة
فقولان في ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع حسنة الصدقة

في كل ربعها
من ثمانين
ومنه لفت
صدقة حقه
وليس عنه
حقة وعند
لكونه
فانه تقبل
منه كذبح
يعطى
الصدقة
عشرين
درهماً
أو شائين
ومنه بلغت
عنه
صدقة
حقه
وليس
عنه
الاثنتون
فانه تقبل
منه بنتاً
لليون
ويعطى
معه
عشرين
درهماً
أو شائين
فانه تقبل
منه بنتاً
حقه
ويعطى
معها
عشرين
درهماً
أو شائين
ولا يجمع
بينهما
في فرق
بين
مجمع
حسنة
الصدق
وما كان
من حليطين
فانما يبرأ
جحان
بينهما
السوية
ولا يخرج
في الصدق
همهم
فلا زادت
عوار
ولا شائين
إلا ان ساء
المتصدق
وعنده في
هذه
الأقسام
الإضافية